الإقتصاد المصري في ظلّ السلام مع الكيان الإسرائيلي

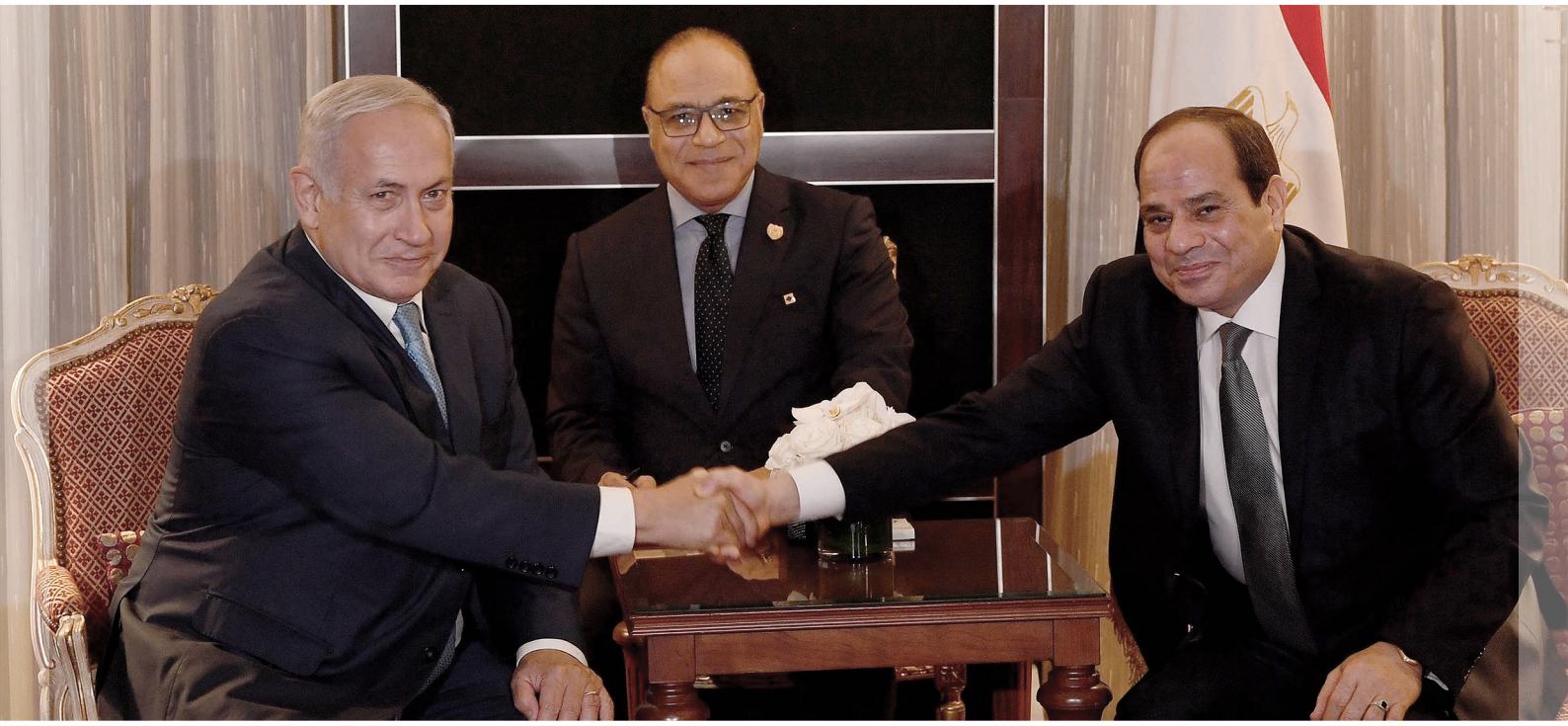

دراسة خاصّة

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

دراسة

الاقتصاد المصري في ظلّ السلام مع الكيان الإسرائيلي

16/10/2020

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

الفهرس

تقييم الدراسة

مقدمة الدراسة

I. السلام في خطابات الرؤساء المصريين ووعود النهوض الاقتصادي

1. الرئيس محمد أنور السادات
2. الرئيس حسني مبارك
3. الرئيس عبد الفتاح السيسي

II. الاقتصاد المصري قبل السلام وبعده (1973 – 2020)

1. قطاع الزراعة
2. قطاع الصناعة
3. الموارد النفطية
4. البنية الاقتصادية المصرية

لائحة المراجع

تقييم الدراسة

تتحدث هذه الدراسة عن نموذج من الدول العربية التي اتخذت مسارها بالاتجاه غرباً فهادنت العدو الإسرائيلي وتعاونت مع الولايات المتحدة سياسيا واقتصادياً. وقد قمنا باختيار الجمهورية العربية المصرية باعتبارها أول الدول المصالحة للكيان، ولكونها من كبار الدول العربية التي تملك المقومات والمؤهلات التي كانت تسمح لها بالتقدم والنمو الاقتصاديين.

وبالنظر إلى مصر، وبمراجعة علمية ودقيقة لأرقام النمو والتنمية، وأوضاع القطاعات الاقتصادية فيها، يمكننا تبيين التدهور المالي والاقتصادي والآثار السلبية التي خلفها الاتجاه غرباً من قبلها، في الوقت الذي كانت المنفعة تصب في صالح الكيان الصهيوني.

بالعودة إلى البيانات والأرقام الرسمية المتاحة، ووفقًا للبنك المركزي المصري، قمنا في هذه الدراسة بمقارنة بسيطة بين حجم الدين الخارجي قبل الخوض في عملية السلام وبعده، ليتبين لنا مدى التدهور الحاصل في الاقتصاد المصري وغياب المنفعة من التعامل مع الغرب والكيان.

حيث أن الدين الخارجي لمصر في 1970، قد وصل إلى 2.6 حوالي مليار دولار بسبب خوض حرب أكتوبر إلا أنه ارتفع ارتفاعا جنونيا ليصل إلى 96 مليار دولار في 2019. بالإضافة إلى العجز الكلي في الميزان التجاري بقيمة 26 مليار دولار في مشروع موازنة العام المالي 2020/2019.

كما أفاد تقرير البنك الدولي مؤخراً حول مصر وصول معدلات الفقر إلى حوالي 60%، وأن الطبقة المتوسطة تتلاشى.

وفيما كان الناتج المحلي الكيان الصهيوني كان في 1979 نحو 21.5 مليار دولار، قفز في 2018 إلى 370.5 مليار دولار، وهو أعلى من ناتج مصر المحلي الذي بلغ في 2018 بحدود 250 مليار دولار فقط؛[1]مع الالتفات إلى الفارق الهائل بين البلدين في المساحة وعدد السكان والموارد.

من أهم ما عرّجت عليه الدراسة هو الخسارة المصرية لمردودها المتوقع من النفط والغاز طوال عقود خلت، حيث عمد الكيان إلى استيراد منتجاتها النفطية بسعرٍ بخس وحرمت مصر من ذلك المدخول الكبير، إلى ان انتهى الأمر بالكيان الإسرائيلي بالتحول من مستورد من مصر إلى مصدّرٍ لها. وبذلك، فإن مصر تكون الخاسر الأكبر في صفقة" السلام" المزعوم الذي كانت ذرائعه اقتصادية بالدرجة الأولى.

[1] ماجد عاطف، الاقتصاد المصري: التحدي القادم للنظام، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 28/ت 1/ 2019.

مقدمة الدراسة

تعود فكرة الصلح والسلام مع العدو الإسرائيلي إلى فترة السبعينات من القرن الماضي، حيث كانت مصر أولى الدول العربية التي افتتحت عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وقامت بالاعتراف الرسمي به، من خلال اتفاقيات كامب ديفيد. حيث عمدت إلى الصلح والسلام بعد حربٍ عربيةٍ كانت فيها الجبهة العربية تمتلك ركائز القوة وقادرة على الانتصار، لولا أنها ذهبت نحو التفكك. حيث أنّ العدو الإسرائيلي، اعتمد على سياسات الاتفاقات السرية الثنائية تحت مظلة أميركية.

منذ تلك المرحلة، وأميركا تقدم للمنطقة العربية مبادرات السلام، مُلوّحةً بتحسين الأوضاع الاقتصادية لمن يقبل بأن يكون شريكًا في عملية السلام مع الكيان الإسرائيلي، بدءًا بمصر، ومرورًا بالسلطة الفلسطينية والأردن، وانتهاء ببعض دول الخليج، التي بدأت في التطبيع والإعلان عن الدخول في اتفاقيات سلام كالبحرين والإمارات، تتبعها عمان وموريتانيا والسودان عما قريب.

وحيث أن رؤية الرئيس المصري أنور السادات كانت تعتمد على وجهة النظر السائدة بأنّ إحدى طرق التقرّب من واشنطن هي من خلال "إسرائيل" ومن خلال موقف متسامح تجاه اليهود، فقد لجأ إلى الصلح والمهادنة تحت ذريعة تحسين الوضع الاقتصادي وعناوين النهوض والتنمية العريضة.

إنّ المعالجة الشاملة للموضوع ترشدنا بالتأكيد إلى الارتباط الوثيق بين سياسة الانفتاح الاقتصادي ومسار «السلام» مع العدو الصهيوني وما تبع ذلك من وقوع في فلك التبعية للغرب.

حيث كان يأمل كلٌّ من المغرب ومصر والأردن ودول الخليج في الولايات المتحدة كقوةٍ تدعمهم في الأمور الأمنية. حتى قطر، التي هي في خضّم صراعٍ مع دول الخليج الأخرى، فإنّها تحتمي تحت المظلة الأمنية للولايات المتحدة.

وردًّا على الذرائع والحجج التي تتحدث عن فوائد ومكاسب للسلام، سوف نستعرض في مطلع الدراسة رؤى وخطابات الرؤساء المصريين بخصوص جدوى السلام وطموحات النهوض الاقتصادي، لننتقل فيما بعد إلى الحديث عن القطاعات الاقتصادية المصرية الإنتاجية ووضع البنية الاقتصادية والمالية قبل السلام وبعده. نهدف من وراء ذلك دحض تلك الحجج بلغة الأرقام والإحصائيات التي تبين الفجوة الاقتصادية الكبيرة في مصر، والتي جاءت بدرجةٍ كبيرةٍ كنتيجةٍ للتعامل مع عدوٍ مستغلٍ طامع بالثروات.

أولاً: تأثر الاقتصاد المصري بالسلام (1973 – 2020)

بعد الانتصار الذي حققه الجيش المصري في حرب تشرين الأول (أكتوبر) العام 1973، كان العرب قد تحركوا معًا للمرة الأولى على أكثر من جبهة بقواتهم المسلحة، وسلاح البترول كان مشهراً، وكانت الإمكانيات العربية المالية والنفسية عند أقصى درجات قوتها. كما كانت أوروبا الغربية أكثر استعدادًا لدور إيجابي، فيما كان الكيان الإسرائيلي تحت ضغوط هائلة. لكن الرئيس المصري محمد أنور السادات في ذلك الوقت كان لا يزال كما كان قبل المعركة – يتصور أن مفاتيح الموقف في يد الأميركيين وأنهم وحدهم يستطيعون تدبير الأمور.[2]

وفي أعقاب تلك الحرب، بدأ السادات في الترويج لسياسات الانفتاح الاقتصادي، عن طريق خطاباته، واعداً المصريين، بتحسين مستوى معيشتهم، محاولاً إلقاء الفشل الاقتصادي على الاشتراكية الناصرية، التي تبناها سلفه، جمال عبد الناصر، وبدأت مصر في إجراء السياسات الانفتاحية التي تبنّت جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، لا سيما مع دول الخليج العربي. ولطالما كان تبني منهج «الانفتاح» أو «الانفراج» الاقتصادي هو دعوة إلى الوقوع في هوّة التبعية السياسية والاقتصادية والتي من الصعب الفكاك منها.

I. السلام في خطابات الرؤساء المصريين ووعود النهوض الاقتصادي

بعد وفاة الرئيس القائد عبد الناصر، تمّ تغيير السياسة المصرية الخارجية واستراتيجياتها التي تمثلت بالدفاع عن الأرض المصرية إلى الصلح والمهادنة مع الأعداء. حيث دعا الرئيس المصري آنذاك " أنور السادات" إلى السلام فكان أول الرؤساء المطبعين، وكان الاتجاه نحو التصالح مع الأميركي والإسرائيلي تحت حجة تحسين الاقتصاد والسعي نحو التطور والتقدم. وكذا سار الرؤساء المصريين الذين تعاقبوا على السلطة بنفس الخط، متذرعين بوجود اتفاقية تربطهم بدولة الكيان وبالحفاظ على المصالح الوطنية المصرية.

في بداية الدراسة سوف نعمد إلى عرض مقتطفات من خطابات الرؤساء الثلاث الذين صادقوا على السلام ودافعوا عنه، فوصفوا عملية السلام بالحل الناجع لهيكلة الاقتصاد وتحقيق النمو والتنمية.

1. الرئيس محمد أنور السادات

إزاء الأزمة الاقتصادية العميقة الذي تحدث عنها السادات مع "الأسبوع العربي" في أكتوبر/ تشرين الأول 1974 ، قال فيه، "إنّ الاقتصاد المصري، قبل حرب أكتوبر بأيام، كان قد وصل إلى «مرحلة الصفر، بكل ما تحمله الكلمة من معنى»، وإن مصر لم تكن لتقدر على سداد دفعات الديون في يناير التالي، أو شراء حبة قمح واحدة". وعليه، تبنى السادات سياسات الانفتاح على الغرب.

ووعد السادات في خطابه أمام مجلس الشعب بـ «التنمية الاقتصادية بخطط تتجاوز كافة ما حققناه حتى الآن».

وقد جاء في خطاب له في لقائه 500 رجل أعمال أميركي في الغرفة التجارية الأميركية في 1979[3]: «إنكم مسؤولون أمامي وأمام الرئيس كارتر لنعمل معاً من أجل تحقيق الرخاء لمصر. إنّ مصر بعد توقيع معاهدة السلام ستحول اقتصادها من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلام، وقد بدأت سياسة الانفتاح

[2] محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام، 1988، ص 125.

[3] نصّ الخطاب منشور في جريدة الأهرام في 29 آذار/ مارس 1979.

الاقتصادي في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة جنباً إلى جنب مع عملية إقرار السلام في المنطقة».[4] ورغم أن فترة الانفتاح التي اتبعها أنور السادات قد ساهمت في إخراج الدولة من الظروف الصعبة التي مرت بها عقب حرب أكتوبر وما سبقها من حروب خاضتها مصر، إلا أنها تسببت في زيادة اختراق العولمة للشعب المصري مع نشر ثقافة الاستهلاك.

2. الرئيس حسني مبارك

حكم الرئيس حسني مبارك مصر لثلاث عقود من الزمن بدأت منذ 1981. وبالعودة إلى حديثه مع الصحفي والكاتب المصري محمد حسنين هيكل إثر توليه الرئاسة للمرة الأولى، في الخامس من ديسمبر في ذلك العام، يمكننا استخلاص أهم مواقفه السياسية. حيث عبّر عن إعجابه بموقف سلفه ومعارضته لموقف الرئيس جمال عبد الناصر بخصوص علاقته بالولايات المتحدة الأميركية والكيان الإسرائيلي قائلاً:" السادات كان على حق، لا أعرف لماذا اختار الرئيس "جمال" صداقة السوفييت، وهم أناس " فقرا" أم السادات فاختار الأميركان وهم "المتريشيين" (يقصد الأغنياء)، وأكبر خطأ وقع فيه الرئيس عبد الناصر هو الخلاف مع أميركا". واستطرد قائلاً: " الرئيس أنور اختار السلام مع "إسرائيل"، أمّا الرئيس " جمال" فكان لا بد أن يعرف أنه لا فائدة من الحرب معها". وأضاف" اليهود مسيطرين على كل شيء، ولا أحد يستطيع أن يختلف مع أميركا".

وفي رده على كلام الكاتب هيكل الذي يرى أن التعامل مع القوة الأميركية من موقع الضعف والحاجة لن يوصل إلى مكان، بينما التعامل من موقع القوة وأنها تحتاج إلى مصر قد يؤدي إلى النجاح، استنكر قائلاً: نحن الذين نحتاج إليها.. كما رفض الرئيس مبارك في حواره هذا، القومية العربية وعلاقة مصر بها، وارتباط قراراتها بها، واعتبرها مصدراً لخسارة مصر وتوريطها في حرب مع الكيان الإسرائيلي كانت بغنى عنها.[5]

3. عبد الفتاح السيسي

استفاد الرئيس عبد الفتاح السيسي من حالة الفراغ الأيديولوجي لمؤيديه، حيث عمل على إعادة تسويق العلاقات المصرية الإسرائيلية، باعتبارها ضرورة في ظل وجود عدو إقليمي مشترك "حركة «حماس»"، وهو امتداد لعدو داخلي "«الإخوان المسلمين»"، ونقل بذلك إسرائيل من خانة "صراع وجود" إلى خانة الشريك الضروري.

ففي أعقاب تولي السيسي رئاسة الجمهورية، قام الكيان الصهيوني بعمليته العسكرية "الجرف الصامد" على قطاع غزة، حيث كانت هذه الحرب فرصة مواتية للسيسي لتقديم نفسه للمجتمع الدولي بعيداً عن الأزمة السياسية الدائرة في مصر، فاستفاد من رفض الكيان لأي جهود وساطة دولية لوقف إطلاق النار في قطاع غزة أثناء تلك العملية العسكرية. ونتيجة لذلك، لجأ إلى القاهرة، لتستضيف جولة المفاوضات مع الفصائل الفلسطينية، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن

---

[4] الانفتاح الاقتصادي...حصاد مر...لسياسة غير وطنية طاهر عبد- الحكيم 1979 الرئيس أنور السادات نص الخطاب منشور بالأهرام 29 مارس 1979.

5 مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان، محمد حسنين هيكل، دار الشروق 59 – 62.

توجه السيسي للتقارب العلني مع الكيان الإسرائيلي ليس نابعاً فقط من إيمانه ببرجماتية العلاقة مع الإسرائيليين، وإنما لمروره بأزمات ضخمة داخل مصر، منها: الخصومة مع المعارضة الإسلامية والعلمانية، وتصاعد وتيرة العنف والإرهاب في سيناء والصحراء الغربية، وتباطؤ الاقتصاد المحلي، وتناقص حصة مصر من مياه النيل. كل هذه الأمور دفعت السيسي إلى تجديد زعامته المحلية، من خلال احتلال مساحة دولية كمفاوض في أحد أكثر الملفات الدولية حساسية (مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية)، حتى يساعده ذلك في موقفه المحلي، فيجنبه أي محاولات للإطاحة به.[6]

II. الاقتصاد المصري قبل السلام وبعده

بإلقاء النظر على حقبة السبعينيات من القرن الماضي التي رصدها كتاب "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً"، للأكاديمي الاقتصادي المصري، الدكتور إبراهيم العيسوي، فقد تأثر الوضع في مصر بنمط الإنتاج العالمي، والتحول إلى النظام الرأسمالي الذي أضرّ، برأيه، بشريحة عريضة من المجتمع المصري، ولم يتضح هذا الأثر إلّا في التسعينيات؛ حيث "استكمل نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك نهج التحول الرأسمالي الذي التهم الطبقة الوسطى في مصر، مخلفاً شكلاً جديداً من أشكال اللامساواة، ليتماشى مع النظام العالمي الجديد، في ظل الفساد الإداري والسياسي الذي لم يراعِ الفروق الشعبية للمجتمعات، وطبق التجربة الرأسمالية بشكل خدم الطبقات العليا على حساب الطبقات الأدنى".
خلال فترة السبعينات تلك، كان تسعة من كل عشرة مصريين يعيشون على أو تحت خط الفقر، ومتوسط دخل الفرد أقل من دولارٍ في اليوم. واقترب التعداد السكاني في مصر من 40 مليوناً، مما أحدث أزمة سكانية تفاقمت مع هجرة الفلاحين إلى المناطق الحضرية. وكان الحل الذي قدمه السادات هو القانون 43 لعام 1974، المعروف بـ «سياسة الانفتاح». بموجب القانون، فتحت مصر أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع المجالات، ومنحت الشركات العربية والأجنبية إعفاءات ضريبية ممتدة لأعوام، إضافةً إلى إعفاء الواردات من التعريفات الجمركية. وروجت رموز النظام ووسائل الإعلام للاستثمارات الوفيرة التي ستتدفق على مصر جراء السياسات الاقتصادية الجديد.

غير أن هذا لم يحدُث لعدة أسباب، أبرزها البيروقراطية المصرية الجامدة التي عطلت حركة الاستثمار في مصر، فضلًا عن الارتباك الناشئ عن اللوائح التنظيمية لتداول العملات الأجنبية، وارتفاع تكلفة المباني المكتبية في مصر. وهو ما أدى إلى أن يصف محمد حسنين هيكل سياسة الانفتاح، بأنها «هراء»، لأن مصر ليس لديها من المغريات ما يكفي لجذب الاستثمارات الأجنبية. فلن يأتي المستثمر الأجنبي «ليضع أمواله في مشروعات البنية التحتية التي تحتاجها مصر» ، لأنها لن تدر له أرباحًا ذات قيمة. ويُشير هيكل ساخرًا إلى مشروعين ناجحين من مشاريع الانفتاح: مطاعم ومبي، ودجاج كنتاكي، مما يعكس التوجه الاقتصادي في ذلك الوقت إلى الاستثمار في سلع الرفاهية والسلع الاستهلاكية.

6 توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية الإسرائيلية، محمد سليمان، معهد واشنطن، 29 تموز/يوليو، 2016.

صحيحٌ أن الأرقام قد أشارت إلى نموٍ معتبر شهده الاقتصاد المصري، فقد زادت صادرات مصر من السلع والخدمات بنحو 7 مليارات دولار بين عامي 1977 و1981. لكن هذه الزيادة قابلتها زيادة أكبر في واردات مصر السلعية بنحو أربعة أضعاف، وزادت الديون المدنية طويلة ومتوسطة الأجل بنسبة 76% لتصل إلى 14.3 مليار دولار في الفترة نفسها. وقد كان إصرار الدولة على توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى القطاعات ضعيفة ا لعائد، ومنها المرافق العامة والخدمات التجارية والمالية، سبباً مهماً في زيادة مديونيات الدولة زيادةً مذهلة، دون تغيير حقيقي في هيكل الاقتصاد المصري.[7]

ففي ظلّ غياب قوانين تنظّم التحوّل الاقتصادي الذي شهدته مصر في السبعينيات، وغياب الأطر السياسية والقانونية والاجتماعية الضامنة لتحول آمن، انحرف الاقتصاد المصري من مرحلة الإنتاج والتصنيع التي ولدت على يد النظام الناصري إلى مرحلة الاقتصاد الريعي؛ حيث بدأ الاعتماد على ريع قناة السويس، والتوجه إلى الاستثمار العقاري والاعتماد على قطاع السياحة، كحلٍ للربح السريع الذي لا يحتاج إلى خططٍ طويلة المدى، ويشجّع المجتمع على الاكتفاء الذاتي، فزادت التبعية الاقتصادية لمصر، التي شرحها باستفاضة المفكر المصري الراحل سمير أمين في نظريته الاقتصادية الشهيرة. تلك النظرية التي تتحدث عن شروط التبادل المتدهورة بين المركز والمحيط، ما يكرّس تبعية المحيط. كما لم يُغيّب أمين دور التقسيم العالمي للعمل في تكريس تخلّف المحيط، وهو ما دفعه لنقد الحركات القومية التي لم تَرَ تناقضاً بين التقسيم العالمي للعمل وتنمية بلدانها، مما أبقاها في مصيدة المفهوم البرجوازي لرتق الفجوة التاريخية، عبر المساهمة في التقسيم العالمي للعمل وليس عبر نفيه أي بفك الارتباط.[8]

نظرية التبعية بدت جليةً إذا ما تعرضنا لما قام به البنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية استراتيجية التنمية في قطاعي الزراعة والصناعة بغية جعل هيكل الاقتصاد المصري متسقًا مع متطلبات السلام الأمريكي الإسرائيلي، وما يتضمنه من مشاريع مشتركة مع العدو الصهيوني في سبيل زيادة التبادل التجاري مع مصر.

1- قطاع الزراعة

في الوقت الذي كانت فيه مصر تقوم على دعامتين أساسيتين: هما النيل وموقعها الجيوستراتيجي باعتبارها الجسر البري إلى آسيا[9]؛ كان من الممكن أن يشكل ذلك مقومات أساسية لبناء قطاع زراعي قوي. ولكن ما حصل في فترة الحرب مع الكيان الإسرائيلي ومن ثم الصلح معه، حال دون نماء هذا القطاع وتطوره، بل عمل على تهميشه وإفقاده لميزاته ومقدراته.

[7] عبد الرحمن طه، من زمن فات: أنور السادات في مرمى برنامج "60 دقيقة"، إضاءات، 2019/1/8.

[8] Amin Delinking: Towards a Polycentric World, zed books, 1985.p.91

[9] مصدر سابق، خريف الغضب، ص 136.

حيث كانت الزراعة بمثلثها الرئيسي وزوايا الارتكاز الثلاثة التي تمثل الانتاج النباتي والانتاج الحيواني والتصنيع الزراعي عصب التنمية الزراعية والانتاج الزراعي. وحيث يمثل الناتج الزراعي 18% من الناتج القومي حاليا، فقد كان في الستينات والسبعينات أكثر من 55% ما جعل مصر تتسم بوصفها بلدًا زراعيا. وكان القطن المصري أحد أهم محاور مصادر الدخل القومي المصري.

وقد تمثلت الاستراتيجية، الموضوعة من قبل وكالة التنمية الأمريكية، في تغيير الهيكل المحصولي بشروط تزيد من فرص المؤسسات الأجنبية وبالأخص الإسرائيلية في السيطرة على مدخلات هذا القطاع، خصوصًا من زاوية الخبرة الفنية، وعلى مخرجاته من حيث التسويق الخارجي، وذلك في إطار دراسات مكثفة سُميت بـ«ترشيد استخدامات مياه الري» التي كانت تهدف إلى تصدير مياه النيل إلى الكيان الإسرائيلي في مرحلة ما.[10]

كما كان هناك زيارات متبادلة بكثافة واجتماعات للجان الفنية وندوات علمية، لم تنقطع أبداً، وإن انخفض معدلها منذ منتصف عام 1982. فحكومة الكيان كانت تحسب خطواتها جيدًا، وأرادت أن تورط مصر بشكل لا يسمح لها بالتراجع عندما تُقدم على أي اعتداء على أي دولة عربية. وهي نجحت في انتزاع تعديلات وتنازلات جوهرية في نصوص الاتفاقيات التي وقعتها في مارس/آذار وأبريل/نيسان 1980، مرتكزة في ذلك إلى ورقة استكمال الانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة.

كما أنّ التحول الذي شهدته الزراعة في أعقاب اتفاقية "كامب ديفيد"، أدّى إلى اتساع ضياع الميزة النسبية لمصر في هذا القطاع وإنتاج القطن والغزل والنسيج، بعد الاتفاقيات التي وقّعت عليها وزارة الزراعة المصرية، مع وزارة الزراعة للكيان الصهيوني، والتي اقتضت تحويل مسار الزراعة في مصر من القطن طويل التيلة، إلى زراعة الخضر والفواكه، بحسب تحقيق استقصائي أذاعته قناة (DW) الألمانية في العام 2018، مما أدى إلى تجريف العديد من الأراضي الزراعية، وهرب الفلاحين من مصر باحثين عن فرص عمل في بعض دول الخليج العربي، لتعويض خسارتهم.[11]

أطلق الكاتب المصري «عادل حسين» على السياسة الإسرائيلية الاقتصادية تجاه مصر مصطلح «التسلل المنظم»، هذا النمط من التسلل يتكامل مع دور آخر قامت به الصهيونية الدولية وهو السرية التامة لمساندة الجهود الإسرائيلية، إذ تسللت تحت غطاء مستثمرين ورجال أعمال من جنسيات مختلفة ومصريين من أمثال «عصمت السادات» و«عثمان أحمد عثمان»، مكناها من اختراق مجالات مشاريع إنتاج البيض والدواجن في الداخل إلى جانب مشاريع الاستيراد المختلفة.[12]

في وقت كان من الممكن للزراعة أن تتصدر بؤرة الاهتمام وأن تتحمل العبء الاكبر في دوران عجلة الاقتصاد، واعادة بناء الاقتصاد وتغطية حاجة البلاد من العملة الصعبة، وتوفير السلع الغذائية الاساسية والضرورية للشعب المصري والدول العربية الشقيقة في ظل الازمة الدولية الحالية. وقد يظهر امامنا الان بشكل واضح، أن الامن الغذائي المصري الذي من الممكن أن توفره الزراعة المصرية، من خلال خطة قومية فعالة وناجزة

---

[10] سهير الشربيني، كيف بدأ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل؟ إضاءات، 2018/12/25.

[11] منى يسرى، هل التهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي الطبقة الوسطى في مصر؟ 2018/11/27.

[12] للمزيد راجع، العلاقات الاقتصادية بين مصر و"إسرائيل"، عادل حسين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 12 – 18.

ومتحررة من التبعية، قد تحقق الهدف المرجوة وتأمن الدولة المصرية مع تعطل او تباطؤ معظم الانشطة الأخرى التي تعتبر أهم روافد الاقتصاد المصري.

2- قطاع الصناعة

أما قطاع الصناعة، وبالعودة إلى الاستراتيجية الموضوعة من قبل وكالة التنمية الأمريكية، فقد تشعب المخطط فيما يخصه، فمن ناحية صدرت التعليمات بوقف المشاريع العامة الجديدة، وفي الوقت نفسه قُدمت كل الحوافز لتنشيط القطاع الخاص في مجال الصناعة بهدف زيادة حجمه المطلق ووزنه النسبي، وذلك بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث يصلح كشريك محتمل للمستثمرين الأجانب.

كانت الحكومة الاسرائيلية موجودة وشريكة في كل ذلك، إذ شاركت في التخطيط والتنفيذ لخدمة مخططها الخاص في إطار المخطط العام. ما منحها حق المشاركة هو أن قواتها هي التي تحتل الأرض، وعليه فقد جعلت الانسحاب ورقة ضغط أساسية في المقايضة لانتزاع التنازلات الاقتصادية وغير الاقتصادية من الجانب المصري، علاوةً على تعاظم النفوذ الصهيوني داخل المؤسسات الأمريكية والدولية.

استمرت هذه الإجراءات الاقتصادية التي أضرت بالمصريين، بحسب الأكاديمية وأستاذة الاقتصاد بجامعة الأزهر، الدكتورة محيا زيتون " بدأ السادات الموجة التي استمر مبارك بها، وأجرى سياسات أكثر تقشفية ضد المصريين، فبدأت في عصره الخصخصة التي التهمت ما تبقى من دولة الاشتراكية، وانقضّ على الحركة العمالية عن طريق تفتيتهم، وتم تسريح الآلف من العمالة التي لم تجد لها الدولة بديلاً سوى انضمامهم إلى صفوف أصحاب المعاشات، مجهِزة على آخر ما تبقى للمصريين من أحلام الإنتاج الأساسي من السلع الاستهلاكية، وانهار الجنيه مقابل الدولار، حتى بدأت سياسات التعويم[13] التي كانت بمثابة حكم الإعدام على العملة المحلية، وسمحت بمزيد من الفجوة بين الطبقات؛ إذ لن يستفيد من هذا سوى الطبقات العليا، ورجال الأعمال، أما السواد الأعظم من الشعب، فيستمر في الهبوط الاقتصادي بلا منقذ".

فمنذ أن سلم السادات للولايات المتحدة توكيلاً لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وقعت مصر رهينة هجوم مخطط عرف باسم «سياسة الخطوة خطوة» منذ عام 1974. ذلك الهجوم نجح في تحقيق أهدافه في منتصف عام 1977، إذ صاحب تلك الفترة تغيرات أصابت البنية الاقتصادية المصرية ودفعت السادات إلى الخضوع للشروط المفروضة عليه، ومن ثَمّ التمهيد لعلاقات غير متكافئة مع الاقتصاد الاسرائيلي.[14]

---

[13] ويعني جعل سعر صرف العملة محرراً بشكلٍ كامل، بحيث لا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديده بشكلٍ مباشر. وإنما يتم إفرازه تلقائيًا في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وتتقلب أسعار صرف العملة العائمة باستمرار مع كل تغير يشهده العرض والطلب على العملات الأجنبية، حتى إنها يمكن أن تتغير عدة مرات في اليوم الواحد.

[14] مصدر سابق، سهير الشربيني، كيف بدأ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل؟ إضاءات، 2018/12/25

وقد جرت الحكومة الإسرائيلية مصر لعقد اتفاقية الكويز[15] التي تسمح بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول الي السوق الامريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محليه تقدر بـ 11.7% على الاقل وهذه النسبة تمثل ثلث النسبة المقررة (35%) التي حددتها اتفاقية التجارة للمكون الاسرائيلي للدخول إلى السوق الامريكية بإعفاء كامل، حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح للكيان باقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن.

إن "حجم العائد الاقتصادي الذي حققته مصر منذ تفعيل الاتفاقية عام 2005 وحتى الآن، بحسب ما يعتبر رجل الأعمال "مجدي طلبة" رئيس مجلس التصدير للصناعات النسيجية وأحد مهندسي الاتفاقية؛ لا يرتقي للأهداف التي رصدتها الدولة حينها، مشيراً إلى أن الاتفاقية تتيح فرص أمام مصر للوصول بصادراتها التي تتم من خلالها لأكثر من 10 مليار دولار، في حين أن المؤشرات الحالية لا تتجاوز الـ مليار دولار." وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية لا يوجد لديها القدرة على توفير المنتجات المطلوبة وفقًا لنسبة المكون الحالية ، مما أدى لقيام بعض الشركات الإسرائيلية لاستيراد بعض المكونات وتوريدها للشركات المصرية على أنها إسرائيلية، دون أن تقوم الحكومة المصرية بمراجعتها أو حتى مناقشة الجانب الإسرائيلي في ذلك الأمر ، وهو الأمر الذي تكرر كثيراَ ، حيث قامت الشركات الإسرائيلية بزيادة أسعار المكون دون الاتفاق مع الشركات المصرية ، كما توقف إمداد الموقع الإلكتروني المتعلق بالاتفاقية بالبيانات اللازمة منذ عدة أعوام دون أن يحدث أي تدخل رسمي مصري.[16]

كما يرى المعارضون أن الاتفاقية لا تخدم مصالح الدول العربية بل تحولها إلى مقرات لصناعات ملوثة للبيئة وخدمة الاقتصاد الصهيوني واختراق المنطقة والاندماج فيها كعضو سياسي واقتصادي فاعل. وذلك من خلال إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة بما يتفق وتقاطع المصالح الصهيونية الأمريكية.

وبلغة الأرقام، يضرب بعض المعارضين مثالًا حول الأقمشة القطنية التي تتميز بها مصر، حيث كانت نسبة الكمية المقررة للولايات المتحدة عام 2003 هي 182709318م^2 لم ينفذ منها سوى كمية 6325539م^2 أي بنسبة استخدام 3.5%. أما نسبة الاستخدام في الحصه الجمركية الخاصة بدول الاتحاد الاوروبي فكانت 23753 نفذ منها 3052 بنسبة 12.8%.
مثال آخر خاص بنسبة الاستخدام في الحصة الجمركية لصادرات الأقمشة القطنية، فقد كانت الحصة 1368 نفذ منها 115.1 بنسبة 8.4%.
ومثال ثالث عن غزل القطن، حيث كانت الحصه مع الولايات المتحدة عام2003 هي 17071349 نفذ منها 7235986 بنسبه 42.4%، اما في حصة الاتحاد الاوروبي فكانت الحصه هي67130 نفذ منها19906 بنسبه 29.7%. أما الحصه التركية فكانت 6627 طنا نفذ منها 3984 بنسبه 63%.

---

[15] (QIZ) هي اختصار لعبارة Qualified Industrial Zones أي المناطق الصناعية المؤهلة، وهي اتفاقية تجارية وقعت في القاهرة في 14 ديسمبر/كانون الأول 2004 بين مصر والكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية.

[16] بروتوكول الكويز في الميزان بعد مرور 15 عام.. خبراء: له ماله وعليه ما عليه، هشام إبراهيم وسناء علام، أموال الغد، مارس 20, 2020

هذه الارقام، كما أوردها بعض المحللين للتدليل على ان المنتج المصري لم يأخذ فرصته في نظام الحصص المقررة.
كما وأعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن حجم التجارة بين مصر والأردن وإسرائيل في عام 2007 بلغ حوالي 541 مليون دولار، استحوذ الأردن وحده على حوالي 306.9 ملايين دولار منها، فيما كانت القيمة الباقية، أي حوالي 234.1 مليون دولار، من نصيب مصر.
وأشار تقرير المكتب إلى زيادة حجم الصادرات الإسرائيلية لمصر، حيث بلغت في الربع الأول من عام 2008 حوالى 40 مليون دولار بارتفاع نسبته 25% عن الفترة نفسها من عام 2007، وبلغ عدد المصدرين الإسرائيليين لمصر 329 شركة، كما مثّلت نسبة الصادرات الإسرائيلية لمصر خلال العام نفسه ثلث الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية[17].

3- الموارد النفطية

أعقب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية انسحاباً جزئيَا من الأراضي المصرية، وعلى فور ذلك تم توقيع عدد من اتفاقيات التطبيع، كان أبرزها: الاتفاقية المتعلقة بترتيبات النفط مارس/آذار 1980، والتي ضمنت للكيان الحق في إجراء مشتريات تجارية عادية من النفط المصري، لكن الكيان الصهيوني خلال فترة الانسحاب الأول صعّد مطالبه وهدد بعدم الانسحاب من منطقة النفط (شعاب علي) ما لم تنفذ مطالبه.

وبالفعل تم مراده، فبات " الكيان يمتلك حصة منتظمة من النفط المصري وصلت لأكثر من مليوني طن سنوياً يحصل عليه بسعر يقل عن 5 دولارات في البرميل الواحد عن السعر السائد في السوق بالنسبة إلى النفط المصري، فضلاً عن اتفاقية النقل الجوي في مارس/آذار 1980، التي تشابهت ترتيباتها مع ترتيبات النفط.

وفي الوقت الذي بقي فيه الكيان لعقود خلت يأخذ النفط المصري بسعر زهيد، ويستورد الغاز كذلك، ويكبد مصر خسائر جمة في ذلك، فقد شرعت حكومة الاحتلال إلى تصدير الغاز من احتياطاتها البحرية إلى مصر وتُعتبر موافقة وزير الطاقة يوفال شتاينتز، جزءاً من عملية طويلة سيتحوّل الاحتلال بموجبها من مستورد للغاز الطبيعي من مصر إلى مصدّر له.

وقد اعتبر الوزير الإسرائيلي أن "تصدير الغاز إلى مصر من حقول لفيتيان وتمار يمثل أهم تعاون اقتصادي بين "إسرائيل" ومصر منذ توقيع معاهدة السلام بين البلدين". وستكون هذه المرة الأولى التي تستورد فيها مصر الغاز من دولة الاحتلال التي أبرمت معها معاهدة للسلام عام 1979.

كما أبرمت شركة «نوبل» ومقرّها الولايات المتحدة، وشركة «ديليك» الإسرائيلية صفقة بقيمة 15 مليار دولار مع شركة «دولفينوز» المصرية لمدة عشر سنوات لتزويدها بـ 64 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويُقدر احتياطي الغاز في حقل «تمار» الذي بدأ الإنتاج فيه عام 2013 بحوالي 238 مليار متر مكعب، في حين

17 وماذا عن التجارة مع إسرائيل؟ رشا أبو زكي، 16 كانون الثاني 2009.

يحتوي حقل «لفيتيان» المكتشف عام 2010 على 535 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى 34 مليون برميل من المكثفات. ووفق وزير الطاقة الإسرائيلي فإن الحجم الكبير للصفقة مع مصر سيجعل "إسرائيل «شريكاً مهماً في الاقتصاد الإقليمي للطاقة»، مضيفاً أن "ثروة الغاز الطبيعي... ستدرّ دخلاً كبيراً على الدولة وستخفض من تلوّث الهواء" وتأمل دولة الاحتلال أن تساعدها احتياطاتها من الغاز على تقوية الروابط الاستراتيجية في المنطقة وإقامة علاقات جديدة مع التركيز على السوق الأوروبية[18].

بموجب الاتفاق التاريخي، تشتري شركة خاصة في مصر هي "دولفينوز القابضة" 85 مليار متر مكعب من الغاز بقيمة 19.5 مليار دولار من حقلي لوثيان وتمار الإسرائيليين على مدى 15 عامًا. وذكر مصدران نفطيان من مصر أن البلاد بدأت تلقي الغاز الإسرائيلي بواقع 200 مليون قدم مكعبة يوميًا، على أن تزيد الكمية تدريجيا".[19]
ووفقا للاتفاقية الخاصة بالحدود المصرية القبرصية، هناك تقديرات عديدة، تشير إلى أن مصر فيها قد تنازلت عن شريط مائي مساحته ضعف مساحة دلتا النيل، أي حوالي 40 ألف كيلومتر مربع، لصالح اليونان، مما منح اليونان حق الاستغلال الاقتصادي لجزيرة "كاستلوريزو"، وهو ما جعل الحدود البحرية لكل من اليونان وقبرص الرومية تتماس، وتخرج مصر من هذه المنطقة القريبة من شمال دمياط، وهو ما يسمح بتمرير أنبوب الغاز المشار إليه بين الكيان الإسرائيلي وكلٍّ من أثينا ونقوسيا، من دون أن يدفع رسومًا لمصر.

بالإضافة إلى أن ذلك سوف يوفر للكيان الإسرائيلي ملايين الدولارات سنويًا؛ فإنه كذلك إجراء احترازي لاعتبارات الأمن القومي الإسرائيلي؛ حيث لا يريد الكيان أية سيطرة مصرية على مشروعاتها السيادية، تحسبًا لأية خلافات مستقبلية. على عكس "عدم تأني" القاهرة في ترسيم حدودها البحرية مع قبرص الرومية واليونان، مما أدى إلى تحقيق الكيان الإسرائيلي للكثير من المكاسب على هذا الصعيد.
فعلى أبسط تقدير، ساهمت الاتفاقيات المصرية في تكريس سيطرة الكيان الإسرائيلي على مكامن الغاز المسروق من داخل حدود المياه الاقتصادية للبنان ومصر وقطاع غزة، وبالتالي؛ سمح ذلك للكيان – على سبيل المثال – بإبرام اتفاقيات طويلة المدى، مع كل من مصر والأردن، لتصدير الغاز الإسرائيلي لكلا البلدين، وبلغت الصفقة مع الأردن 10 مليارات دولار، على مدار 15 عامًا.
الغاز الإسرائيلي المصدَّر إلى الأردن، بموجب اتفاق وُقِّع بشكل نهائي، في السادس والعشرين من سبتمبر الماضي، بين شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، وشركة "نوبل إينرجي" الأمريكية، يشمل إمدادات غاز "إسرائيلية" من حقل "ليفاثان" (احتياطي 18 تريليون متر مكعب من الغاز)، الذي يبعد بحوالي 190 كيلومترًا شمال دمياط، و235 كيلومترًا من حيفا، أي أنه إما يقع في المياه الاقتصادية الخالصة المصرية أو نظيرتها التابعة لقطاع غزة.[20]

[18] غاز "إسرائيل" إلى مصر: «أهمّ تعاون منذ توقيع السلام»، الأخبار، الثلاثاء 17 كانون الأول 2019.
[19] إسرائيل تشرع في ضخ الغاز الطبيعي إلى مصر بموجب اتفاقية هي الأهم منذ إقرار السلام، 2020/1/15.
[20] المكاسب الإسرائيلية والخسائر المصرية في "كعكة" غاز شرق المتوسط! أحمد التلاوي، 2016/12/12.

وتقول الحكومة إن احتياطيات الغاز حولت الكيان الإسرائيلي إلى لاعب إقليمي ووطدت العلاقات مع "جارتين" عربيتين. وتعاونت إسرائيل أيضًا مع قبرص واليونان في خط أنابيب مزمع وصوله إلى أوروبا بقيمة 6 مليارات دولار، مما عزز موقعها.[21]

4. البنية الاقتصادية المصرية

بعد الاعتماد على الاستثمارات الخارجية والجهات الدولية بشكل أساسي في مصر، بدت تغيرات في البنية الاقتصادية المصرية. حيث تم الاعتماد على الخارج لتغطية الفجوة الغذائية، القروض الميسرة والمنح. وبات من سمات الاقتصاد المصري الهيكل الهش والمكشوف للموارد. كما ارتفعت معدلات الديون المصرية بشكل ملحوظ وخيالي.

1) الاعتماد على الخارج لتغطية الفجوة الغذائية

خططت الجهات الخارجية لتنمية موارد الاقتصاد المصري الأساسية من نفط وسياحة وعمالة في الخارج، حتى أنها كانت تزعم أن الناتج المحلي والإجمالي المصري نما بمعدلات ليس لها مثيل منذ أن تدخلت. بيد أن تلك الزيادة في الموارد لم تنتج عن جهد تنموي حقيقي، فلم تكن تلك الزيادات متولدة بالأساس بفعل قوى العمل؛ بل كان استمرار تلك الأنشطة معتمدًا بالدرجة الأولى على القرارات الخارجية عبر الاستثمارات التي لا تزيدها إلا تبعيةً وربطًا بالخارج.

فعلى سبيل المثال، تتحدث الدراسات الأميركية عن حصول مصر، من الولايات المتحدة منذ عام 1979 وحتى عام 2011على 69 مليار دولار «خدمة أبحاث الكونغرس»، 1.3 مليار دولار ومساعدات اقتصادية تبلغ 250 مليون دولار، بينما حصلت الكيان الإسرائيلي على 98 مليار دولار.[22]

إلا أن هذه المساعدات لم تثمر اقتصادًا ناجحًا ومتوازنًا بدليل العجز في الموازنة والميزان التجاري كما سنأتي على ذكره تباعًا، وهذه المساعدات إنما عززت من سطوة الجهات المانحة ومن تبعية مصر لها وفقدانها لقرارها السياسي والسيادية، كما شملت النواحي الاقتصادية وزادت من شللها.

كذلك يدّعي المسوقون لاتفاقيات السلام أن القاهرة قد تمكنت من تقليص ميزانيتها العسكرية بشكلٍ حاد منذ حرب عام 1973. ووفقا للبنك الدولي، استهلكت نفقات مصر العسكرية نحو 2 بالمائة من "الناتج المحلي الإجمالي" للبلاد في عام 2009 (نحو 3.8 مليار دولار) مقارنة بأكثر من 20 بالمائة في عام 1976، وأن هذا التخفيض الكبير قد أتاح المجال للقاهرة لإعادة تخصيص أموالها العسكرية لمشاريع التنمية الاقتصادية. ولكن بالعودة إلى معدلات النمو والتنمية، كما سنعرض لاحقًا، نرى أن ذلك محض ادعاء، ولا يمت إلى الواقع المصري بصلة.

[21] Five years on, Israelis see few benefits from major gas deal, The Independent, 12 October 2020.
[22] Reviewing Egypt's Gains from Peace Treaty, The Washington Institute for Near East Policy, 7 March 2011.

2) القروض الميسرة والمنح

قدمت الحكومة الأمريكية قروضًا ميسرة ومساعدات مشروطة لقطاعات النفط والقناة والسياحة والعاملين في الخارج. فبينما كانت المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" تدعم القدرة الذاتية لها ولاقتصادها، فإنها على الجانب الآخر كانت تضعف الاقتصاد المصري، إذ مثّلت تلك المنح والقروض الاقتصادية أداة للتدخل المباشر في إدارة الاقتصاد المصري على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي، وأداة لتحديد اتجاهات التنمية وفق المخططات الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية.

3) الهيكل الهش والمكشوف للموارد

تم استغلال الزيادة التي حققتها مصر في مواردها -بفعل الدعم الخارجي- لضمان استمرارية الاعتماد المصري على الخارج وتكريس التبعية له. إذ تم تقليص سلطة الإدارة المركزية في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة. وقد ساهم في ذلك انفتاح الاقتصاد المصري على الأسواق الغربية بشروط، قام صندوق النقد الدولي بإملائها عبر تعليماته التقليدية تحت مسمى «تحرير التجارة» و«إطلاق حركة الأسعار المحلية» كي يتناظر هيكلها مع الهيكل القائم في الأسواق الغربية.

وقد أدى قصور الصلاحيات المركزية في مجال التجارة الخارجية إلى عجز متفاقم ومزمن في ميزان المدفوعات. فعلى الرغم من الطفرة الهائلة في موارد النقد الأجنبي في القطاعات الأربعة (النفط والقناة والسياحة والعاملين في الخارج) بفضل المساعدات الأمريكية، إلا أن حجم الدين الخارجي على الجانب الآخر أخذ في التصاعد لأكثر من 30 مليار دولار آنذاك.

4) معدلات الديون المصرية

تشير البيانات والأرقام الرسمية المتاحة، ووفقًا للبنك المركزي المصري، إلى أن الدين الخارجي لمصر في 1970، قد ارتفع إلى 2.6 حوالي مليار دولار بسبب خوض حرب أكتوبر، وعقب انتهاء الحرب تضاعفت ديون مصر الخارجية أكثر 8 أضعاف قبل وفاة الرئيس أنور السادات في 6 أكتوبر (تشرين الأول) 1981، ووصلت إلى ما يقارب 21 مليار دولار، ليقفز إلى 47.6 مليار دولار في يونيو (حزيران) 1990 بزيادة نحو 37% عما كان عليه الحال في نهاية حكم الرئيس الراحل أنور السادات. المرحلة الثانية بعد حرب الخليج، ونتيجة لإعفاء مصر من نصف ديونها؛ وصل الدين العام الخارجي إلى أدنى انخفاض له في عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك في يونيو (حزيران) من العام 1994، وبلغ 24 مليار دولار. إلا أنه عاد وارتفع ارتفاعا

جنونيًا ليصل إلى 96 مليار دولار في 2019. وعليه فإنّ الديون الخارجية تكون قد قفزت 360% في غضون 38 عاماً.[23]

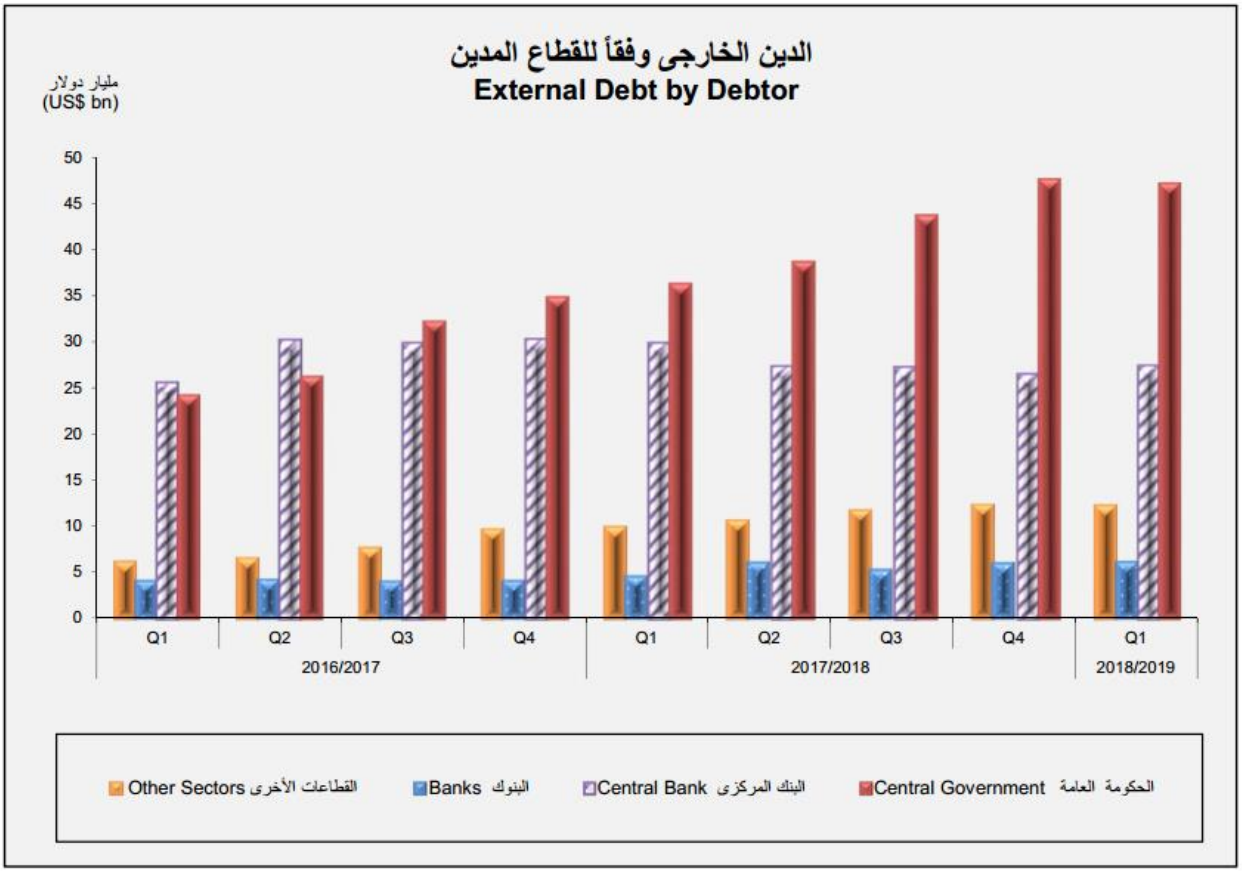

وبحسب تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري الصادر عن البنك المركزي يتعين على مصر سداد مبلغ 17.51 مليار دولار خدمة الدين الخارجي للعام المالي الحالي 2019-2020، منها 14.8 مليار دولار أقساط، ونحو 2.7 مليار دولار فوائد. وبحسب التقرير تمتد آجال سداد الدين العام الخارجي الحالي لمدة 35 عاما، حتى النصف الأول من عام 2054.[24]

أمّا الديون الداخلية قفزت 1324% في 18 عاماً، حيث شهد الدين العام المحلي تزايدا منذ عام 2000 وكانت أعلى نسبة زيادة له في عام 2005 بنسبة 18.6%، وأقل زيادة له في عام 2008 بنسبة 4.5%. كما بلغت الزيادة في الدين العام المحلي من العام 2000 حتى نهاية حكم مبارك نسبة 308%.

[23] الديون الخارجية والداخلية لمصر... من 1876 حتى 2018: الدين الخارجي ارتفع إلى 96.6 مليار دولار بنهاية 2018... والقاهرة تسدد 6.3 مليار للشركاء الأجانب في قطاع البترول، خالد المنشاوي، 10 مايو 2019.

[24] 36 مليار دولار زيادة في الدين العام المصري خلال عام، الأربعاء 29 يناير 2020.

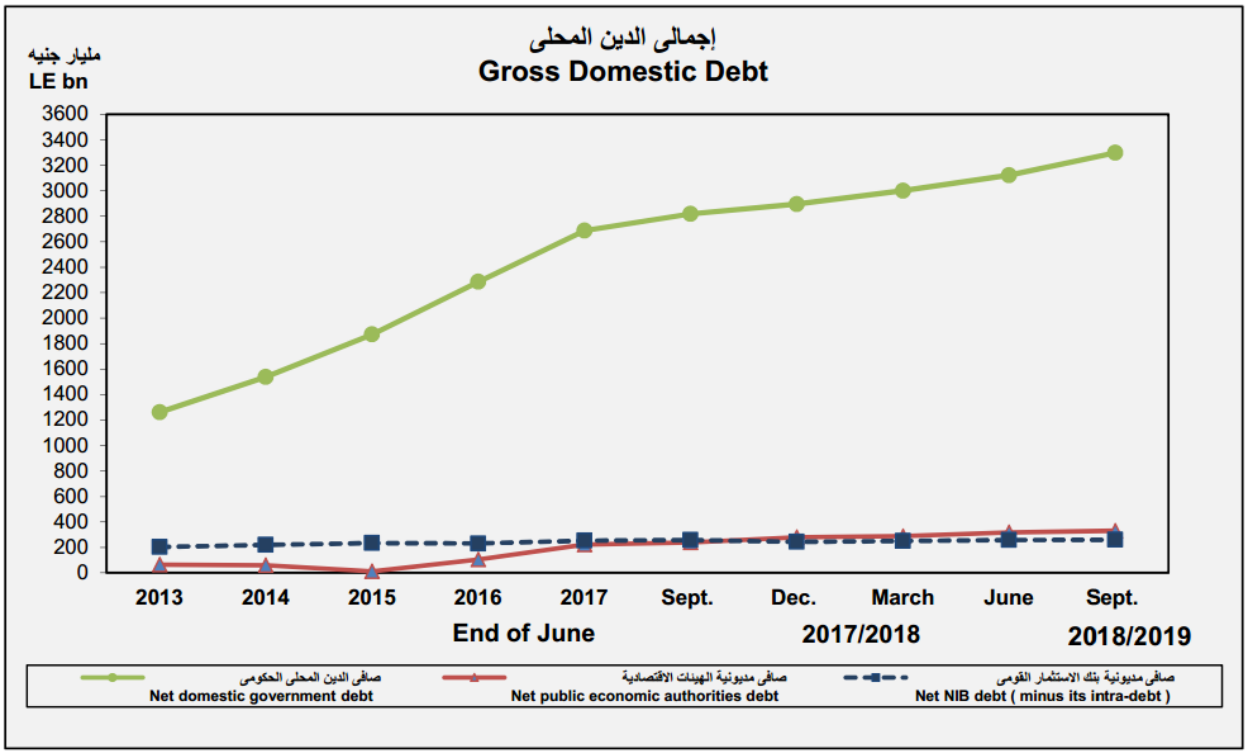

وبلغ إجمالي الدين العام المحلي 3.89 تريليون جنيه بنهاية الربع الأول للعام المالي الحالي 2019/2018، أي ما يمثل 74% من الناتج المحلي الإجمالي، منه 84.8% مستحق على الحكومة، أي ما يقارب 3.3 تريليون جنيه، في حين بلغت نسبة 8.5% ديون على الهيئات الاقتصادية، و6.7% على بنك الاستثمار القومي.[25]

وصلت نسبة الدين المحلي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة 62.8%، في حين بلغت نسبة مديونية الهيئات العامة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي 6.3%.[26]

أمّا الميزان التجاري المصري، والذي هو عبارة عن الفارق بين الإيرادات والنفقات العامة بالموازنة، حيث قدر العجز الكلي بـ 445 مليار جنيه مصري (ما يعادل 26 مليار دولار) في مشروع موازنة العام المالي 2020/2019، كما تمثل أعباء الدين العام المتصاعد بشكل كبير نحو 83% من الإيرادات العامة للدولة المصرية، ولا يتوقع أن تخرج مصر من مأزق عجز التمويل وزيادة المديونية في الأجلين القصير والمتوسط.

إن تقرير البنك الدولي مؤخراً حول مصر كان صادماً، والذي أشار إلى وصول معدلات الفقر بمصر إلى حوالي 60%، وأن الطبقة المتوسطة التي تعتبر مصدر المدخرات، تزداد معاناتها بشكل كبير، وأن عدم المساواة في ازدياد. كما تُمثل الفجوة الكبيرة بين صادرات وواردات مصر السلعية، واحدة من المشكلات المزمنة، وحسب أرقام ميزان المدفوعات للعام المالي

[25] صندوق النقد ومخاطر الديون المصرية، محمد أحمد عباس، المعهد المصري للدراسات، 12 أبريل، 2019.

[26] 36 مليار دولار زيادة في الدين العام المصري خلال عام، الأربعاء 29 يناير 2020.

2018/2017، يتبين أن العجز التجاري بحدود 37.2 مليار دولار، فالصادرات السلعية بحدود 25.7 مليار دولار، بينما الواردات السلعية 63 مليار دولار، فضلًا عن أن الصادرات النفطية تمثل نحو 33.7% من إجمالي الصادرات السلعية.

وبالنظر إلى تصرفات الإدارة الاقتصادية بمصر، نجد أن توظيف الموارد المالية المحدودة، يتم بطريق الخطأ عبر توجيه هذه الموارد لمشروعات غير ضرورية من ناحية، وغير إنتاجية من ناحية أخرى، ما يعني أن مصر سوف تستمر في التبعية للخارج في استيراد الغذاء والعدد والآلات ووسائل المواصلات، وكذلك استيراد التكنولوجيا، ومن هنا سوف تتعمق الفجوة الإنتاجية في مصر على مدار الأجلين القصير والمتوسط.[27]

[27] المعهد المصري للدراسات: اقتصاد مصر في تراجع لا تعافٍ، الأربعاء 12 يونيو 2019.

لائحة المراجع:

- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام، 1988.
- العلاقات الاقتصادية بين مصر و"إسرائيل"، عادل حسين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- نصّ الخطاب منشور في جريدة الأهرام في 29 آذار/ مارس 1979.
- الانفتاح الاقتصادي...حصاد مر...لسياسة غير وطنية طاهر عبد- الحكيم 1979 الرئيس أنور السادات نص الخطاب منشور بالأهرام 29 مارس 1979.
- مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان، محمد حسنين هيكل، دار الشروق.
- المعهد المصري للدراسات: اقتصاد مصر في تراجع لا تعافٍ، الأربعاء 12 يونيو 2019.
- صندوق النقد ومخاطر الديون المصرية، محمد أحمد عباس، المعهد المصري للدراسات، 12 أبريل، 2019.
- 36 مليار دولار زيادة في الدين العام المصري خلال عام، الأربعاء 29 يناير 2020.
- الديون الخارجية والداخلية لمصر... من 1876 حتى 2018: الدين الخارجي ارتفع إلى 96.6 مليار دولار بنهاية 2018...
والقاهرة تسدد 6.3 مليار للشركاء الأجانب في قطاع البترول، خالد المنشاوي، 10 مايو 2019.
المكاسب الإسرائيلية والخسائر المصرية في "كعكة" غاز شرق المتوسط! أحمد التلاوي، 2016/12/12.
- غاز "إسرائيل" إلى مصر: «أهمّ تعاون منذ توقيع السلام»، الأخبار، الثلاثاء 17 كانون الأول 2019.
- إسرائيل تشرع في ضخ الغاز الطبيعي إلى مصر بموجب اتفاقية هي الأهم منذ إقرار السلام، 2020/1/15.
- وماذا عن التجارة مع إسرائيل؟ رشا أبو زكي، 16 كانون الثاني 2009.
- بروتوكول الكويز في الميزان بعد مرور 15 عام.. خبراء: له ماله وعليه ما عليه، هشام إبراهيم وسناء علام، أموال الغد، مارس 20, 2020
- سهير الشربيني، كيف بدأ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل؟ إضاءات، 2018/12/25.
- منى يسرى، هل التهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي الطبقة الوسطى في مصر؟ 2018/11/27.
- عبد الرحمن طه، من زمن فات: أنور السادات في مرمى برنامج "60 دقيقة"، إضاءات، 2019/1/8.
- توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية الإسرائيلية، محمد سليمان، معهد واشنطن، 29 تموز/يوليو، 2016.
- ماجد عاطف، الاقتصاد المصري: التحدي القادم للنظام، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 28/ت 1/ 2019.

-Amin Delinking: Towards a Polycentric World, zed books, 1985.

- Reviewing Egypt's Gains from Peace Treaty, The Washington Institute for Near East Policy, 7 March 2011.

- Five years on, Israelis see few benefits from major gas deal, The Independent, 12 October 2020.